كورونا المغرب العربي
هل نحن أمام نفحة أم لفحة هواء ؟

أميمة الهارم

حاصلة على ماستر في التدبير الاستراتيجي للمقاولات..

يعد فيروس كورونا المستجد من بين أكثر الأوبئة التي شهدها العالم انتشارا، حيث صنف يوم 11 مارس من هذه السنة كجائحة عالمية حسب منظمة الصحة العالمية فقد حصد أرواح مئات الآلاف من البشر وملايين المصابين مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ ودعوة الشعوب للالتزام بالحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، الشيء الذي تسبب في شلل اقتصادي لم يشهد له مثيل ضرب كل من القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية وقطاع النقل والخدمات و غيرها. كما توقفت جميع التحركات الدولية وتعلقت الرحلات وتباعد الأفراد. مما لا شك فيه أن ظهور وباء كورونا وانتشاره السريع في مختلف دول العالم سيترك أثارا عميقة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا الصحية ليس على المدى القريب فحسب بل وأيضا على المدى البعيد. حتى انه تم إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الاقتصادية لمعظم البلدان بحيث اختلفت وتباينت طرق مواجهته والتصدي له من دولة إلى أخرى باعتمادها تدابير وإجراءات متفاوتة كل حسب إمكانياته. سنتطرق في مقالنا هذا لأبرز السياسات الاقتصادية التي نهجتها دول المغرب الثلاث (المغرب/الجزائر/ تونس)

المغرب: دعم القطاع غير المهيكل كأولوية للتخفيف من تداعيات كورونا الاقتصادية و الاجتماعية

مع تزامن الجائحة والجفاف شهد المغرب تدهورا اقتصاديا غير مسبوق إذ انه من المتوقع وبحسب ما جاءت به المندوبية السامية للتخطيط إن النمو الاقتصادي سينكمش بتسع نقاط. فالدولة المغربية تخسر ما قيمته مليار درهم بسبب الحجر الصحي. إضافة إلى هذا العجز المطري الذي عرفته البلاد- بنسبة 46 بالمائة مقارنة بالسنوات الفارطة فإنه من المنتظر أن يبلغ المحصول هذا العام 30 مليون طن وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ سنوات، بحيث تعد الفلاحة من أهم القطاعات التي يعتمد عليها اقتصاد المغرب فهي تشكل نسبة مهمة من ناتجه الداخلي، وتساهم بشكل كبير في ارتفاع أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي، زيادة على هذا فان إغلاق الحدود أثر بشكل كبير على القطاع السياحي * الذي يعتبر موردا مهما. بغض النظر عن الضرر الذي لحق بجميع القطاعات فالقطاع الغير المهيكل عانى وبشكل مباشر من هذه الأزمة إذ يمثل 20 بالمائة من الاقتصاد الوطني و 75 بالمائة من اليد العاملة النشيطة مما يخلف انعكاسات اقتصادية و اجتماعية

بالدرجة الأولى. وكذلك تشهد البلاد تراجعا للصادرات مع استقرار الواردات مما سيعمق أزمة الميزان التجاري الخارجي. تحت ضغط أزمة كورونا اقترض المغرب 3 مليارات من صندوق النقد الدولي.

أما في إطار الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجائحة أصدرت الحكومة يوم 17 مارس من العام الجاري مرسوما يقضي بإحداث صندوق خاص لتدبير الجائحة والتخفيف من تداعياتها و ذلك تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بحيث رصد فيه غلاف مالي قدره 10 مليارات درهم من ميزانية الدولة و مليار درهم من صندوق الحسن الثاني بالإضافة إلى مساهمة العديد من الهيئات و المؤسسات و كذا تبرعات المواطنين، و بهذا فإن صندوق تدبير الجائحة خصص من أجل توفير البنيات الملائمة و الوسائل و المعدات اللازمة لعلاج الأشخاص المصابين بالفيروس في أحسن الظروف. وكذلك من اجل دعم الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها لجنة اليقظة الاقتصادية منذ اجتماعها الأول الذي انعقد يوم الاثنين 16 مارس إلى حيننا هذا. فمن بين أولى التدابير المتخذة تعليق المساهمات الاجتماعية وكذا تأجيل سداد القروض البنكية بالنسبة للمقاولات بدون أداء رسوم أو غرامات كما يمكن الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية بالنسبة للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 20 مليون درهم. كما استفادت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي يتراوح رقم معاملاتها بين 200 و 500 مليون درهم و التي تأثرت بالأزمة من قرض استثنائي "ضمان أكسجين" لتغطية حاجياتها. بحيث استفاد المأجورين المصرح بهم لدى صندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتوقفين عن العمل من تعويض مالي قدره 2000 درهم كذلك استفادوا من تأجيل سداد القروض البنكية إلى غاية 30 يونيو2020.

أما فيما يخص الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل فإنها تستفيد من الدعم المؤقت الذي يمنحه صندوق تدبير الجائحة بمبلغ شهري يتراوح من 800 درهم بالنسبة للأسرة المكونة من فرد أو فردين إلى 1200 درهم بالنسبة للأسرة التي يصل عددها إلى أربعة أفراد.

الجزائر : تقليص الإنفاق العام وإعفاءات ضريبية كإجراءات ضرورية للتصدي للازمة

يمكننا القول أن تبعات فيروس كورونا وخيمة على الجزائر أكثر من دول العالم الأخرى فهي تعاني الأمرين من جهة أزمة النفط التي تهاوت أسعاره إلى درجة كبيرة و من جهة أخرى أزمة كورونا التي أدت إلى انكماش اقتصادي خطير. فالنفط يعتبر من أهم الموارد للجزائر بحيث يمثل 50 بالمائة من ناتجها القومي بينما يشكل 98 بالمائة من صادراتها.

وبهذا الصدد تبنّت الحكومة الجزائرية تدابير اقتصادية واجتماعية لمواجهة أزمتي وباء كورونا وتدني أسعار النفط، حيث إنها قلصت من الإنفاق العام وأعفت من الضريبة مقابل الزيادة في أسعار البنزين والطاقة وبهذا فقد تم رفع تخفيض ميزانية تسيير مؤسسات الدولة من 30 بالمائة إلى 50 بالمائة حيث أدى هذا إلى وقف التوظيف في غالبية القطاعات.

أما بنك الجزائر فقد جاء بتدابير استثنائية تتمثل في السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالرفع من قدرتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية من حيث إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة. تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية لرفع مستوى التمويلات المتاحة ومواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها وكذا تأجيل تمديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19.

تونس : اللجوء للاقتراض كحل طارئ لمواجهة الجائحة

مرت الدولة التونسية من عدة أزمات ظلت تواكبها منذ الثورة إلى حيننا هذا، حيث خلفت وراءها عدة خسائر اقتصادية واجتماعية وها هي اليوم تعاني من الجائحة التي باتت تهدد اقتصادها. فمنذ الثورة لم تتخذ تونس أي إجراء بخصوص الاستيراد والتصدير فظلت تستورد كل أنواع السلع، وبهذا استنزفت العملة الصعبة في الاحتياطي الأجنبي لديها كما أنها لم تدلي اهتماما للصناعة حيث انخفضت نسبة الصادرات مما أدى ذلك إلى عجز كبير في الميزان

التجاري. كما أن الوضع الأمني للبلاد خلف انعكاسات سلبية على السياح والمستثمرين حيث تأثر القطاع السياحي بشكل كبير فهذا الأخير كان من بين مواردها الأساسية كما تأثر بذلك القطاع الخاص والاستثمارات مما أدى الى نفور المستثمرين خاصة الأجانب. كل تلك الاضطرابات الأمنية والسياسية في تونس أدت الى عجز ميزانية الدولة وعجزها في تسديد أجور ومعاشات الموظفين والمتقاعدين وأدت إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وارتفاع عدد المهاجرين الى غير ذلك من الأضرار والخسائر.

ففي ظل هذه الأوضاع تبنت الدولة التونسية مجموعة من التدابير والإجراءات عسى أن تخرج منها بأقل الأضرار. فقد تم إنشاء صندوق بقيمة 700 مليون دينار وفتح خط تمويل بقيمة ثلاثمائة مليون دينار مساعدات لفائدة العمال المحلين على البطالة الفنية، وخصصت اعتمادات مالية استثنائية بقيمة 150 مليون لفائدة الفئات المهمشة ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة كما خصصت مساعدة نقدية استثنائية مباشرة بقيمة مائتي دينار لفائدة 623 ألف عائلة محدودة الدخل، ومساعدة نقدية استثنائية مباشرة إلى 260 ألف عائلة معوزة. ومنحت أيضا مساعدة نقدية لفائدة الأسر المتكفلة بكبار السن الفاقدين للسّند بقيمة مائتي دينار، ومثلها مساعدة للأسر الحاضنة لأطفال فاقدين للسند في إطار الإيداع العائلي بمقيمة مائتي دينار أيضا والأسر الحاضنة لأشخاص ذوي إعاقة. وفي ظل هذا الركود الذي يهدد تونس جراء تفشي أزمة كورونا وافق صندوق النقد الدولي منحها قرضا بقيمة 745 مليون دولار من اجل دعم سياساتها في احتواء انتشار الفيروس وتخفيف تداعياته.

وكخلاصة يمكن القول أن هذه الجائحة أبانت عن مواطن ضعف لدى دول المغرب العربي بسبب عدة عوامل من أهمها العامل الاقتصادي الذي يتجلى في اعتماد هذه الدول على الموارد الأولية والاستخراجية فكمثال الجزائر ترتكز على الغاز والنفط بينما تونس والمغرب يعتمدان على الصناعات التحويلة في غياب تام للصناعات الحديثة. وهناك أيضا العامل السياسي الذي يعتبر من أهم أسباب فشل الاندماج المغاربي.

هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتب على هذه الدول إهمالها لفئة الشباب التي تكون شريحة هامة من المجتمع للنهوض باقتصادها والرفع من ناتجها الذي يعد ضعيفا من ناحية قيمته وحجمه. وفي ظل كل هذا تبنت دول المغرب مجموعة من الإجراءات المالية والنقدية الخجلة من أجل التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة.

يمكن اعتبارا أزمة كورونا فرصة لهذه الدول لإعادة ترتيب أوراقها وأولوياتها فالقطيعة مع الماضي واتخاذ قرارات حاسمة وجريئة في المجال الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي وجعل تطوير البحث العلمي والاستثمار في الرأس المال البشري ركيزة من ركائز التغيير ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فهذا إذا الوجه الإيجابي للأزمة التي كشفت عن رؤى جديدة لإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

العالم قبل كورونا يختلف عن العالم بعدها حسب الخبراء ونتمنى أن يكون المغرب العربي قبل كورونا مختلفا عنه بعدها وان نلمس تغييرا جذريا لسياسات دوله ومصالحة مع الماضي والتفكير في مستقبل يسود فيه التعاون الاقتصادي والتبادل الحر والتوافق السياسي لتحقيق طموح الشعوب في غدٍ أفضل.